

الدكتور مصطفى بونجة  
محام بهيئة المحامين بطنجة وأستاذ زائر  
رئيس المرصد المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال  
مدير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي

# الدليل العملي للتحكيم الداخلي في المواد التجارية والمدنية والإدارية دراسة عملية للقانون 95.17 في ضوء العمل القضائي

التحكيم باختياره قضاء خاصا - محددات التحكيم في التشريع المغربي - اتفاق التحكيم و استقلاله وأثاره - التحكيم في المادة الإدارية - انتقال وإمتداد اتفاق التحكيم - الوضع القانوني للهيئة التحكيمية - تشكيل الهيئة التحكيمية - تجريح وعزل وإنهاء مهمة الهيئة التحكيمية - حقوق المحكم و التزاماته - مركبات وقواعد المحاكمة التحكيمية - النظام الإجرائي للمحاكمة التحكيمية - صدور الحكم التحكيمي و تحديد بياناته - أثار صدور الحكم التحكيمي - الطعن في الحكم التحكيمي - القوة التنفيذية للحكم التحكيمي - النظام الإجرائي لتدبير الحكم التحكيمي بالصيغة التنفيذية.

## الملاحق:

- القانون 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية
- مرسوم بتحديد تكليفات مسك قائمة المحكمين وشروط التسجيل فيها والتنشيط منها
- القانون رقم 08.05 القاضي بتسريح وتمويش الباب الثامن بالقسم الخامس من قانون المسطرة المدنية
- مقتضيات التحكيم بقانون المسطرة المدنية لسنة 1974.
- نموذج شروط التحكيم
- نموذج عقد التحكيم
- نموذج قبول المهمة التحكيمية
- نموذج أمراجرائي بتحديد القانون المطبق على إجراءات مسطرة التحكيم
- نموذج عقد المهمة التحكيمية
- نموذج قرار مستقل بتحديد ألعاب الهيئة التحكيمية
- نموذج حكم تحكيمي بات في الموضوع

الطبعة الأولى  
2026



المركز المغربي للتحكيم والوساطة  
Centre Marocain d'Arbitrage & Conciliation des affaires

## الفهرس :

5.....	مقدمة
7.....	فصل تمهيدي
7.....	الفرع الأول : التحكيم باعتباره قضاء خاصا
7.....	المبحث الأول : التحكيم وعلاقته بالوسائل الودية لحل النزاعات
7.....	المطلب الأول : الطبيعة القضائية الخاصة للتحكيم
9.....	المطلب الثاني : التحكيم والوسائل الودية لحل النزاعات
10.....	المبحث الثاني : التحكيم بين المزايا والعيوب
10.....	المطلب الأول : دوافع اختيار التحكيم
12.....	المطلب الثاني : نقائص التحكيم
15.....	الفرع الثاني : محددات التحكيم في التشريع المغربي
15.....	المبحث الأول : نشأة التحكيم في التشريع المغربي
15.....	المطلب الأول : ضعف تنظيم التحكيم بموجب قانون 1913 و1974...
16.....	المطلب الثاني : التنظيم الحديث للتحكيم بموجب القانون 08.05 و95.17.....
18.....	المبحث الثاني : محددات تطبيق القانون 95.17.....
19.....	المطلب الأول : تطبيق القانون 95.17 من حيث الموضوع.....

- المطلب الثاني : تطبيق القانون 95.17 من حيث الزمان ..... 20
- الفصل الأول : اتفاق التحكيم ..... 25
- الفرع الأول : اتفاق التحكيم واستقلاله ..... 26
- المبحث الأول : النطاق الموضوعي لاتفاق التحكيم وصوره ..... 26
- المطلب الأول : النطاق الموضوعي لاتفاق التحكيم ..... 26
- المطلب الثاني : صور اتفاق التحكيم ..... 27
- المبحث الثاني : استقلال اتفاق التحكيم ..... 28
- المطلب الأول : أهمية مبدأ استقلال شرط التحكيم ..... 28
- المطلب الثاني : استقلال شرط التحكيم وفقا للمادة 8 من القانون 95.17 ..... 29
- الفرع الثاني : شروط اتفاق التحكيم ..... 31
- المبحث الأول : الشروط الموضوعية لاتفاق التحكيم ..... 31
- المطلب الأول : من حيث الأشخاص ..... 31
- المطلب الثاني : من حيث الموضوع ..... 32
- المبحث الثاني : الشروط الشكلية لاتفاق التحكيم ..... 33
- المطلب الأول : شرط الكتابة ..... 33
- المطلب الثاني : الشروط الشكلية الخاصة حسب صورة اتفاق التحكيم ..... 39
- الفقرة الأولى : الشروط الشكلية الخاصة بعقد التحكيم ..... 39
- الفقرة الثانية : الشروط الشكلية الخاصة بشرط التحكيم ..... 42
- الفقرة الثالثة : الشروط الشكلية الخاصة بشرط التحكيم بالإحالة ..... 42
- الفرع الثالث : التحكيم في المادة الإدارية ..... 44
- المبحث الأول : التحكيم في النزاعات المالية الناتجة عن القرارات الإدارية وفي عقود الدولة والجماعات الترابية ..... 45
- المطلب الأول : التحكيم في النزاعات المالية الناتجة عن القرارات الإدارية ..... 45
- المطلب الثاني : التحكيم في العقود الإدارية وعقود الإدارة للدولة والجماعات الترابية ..... 46
- المبحث الثاني : التحكيم في منازعات المقاولات العمومية والمؤسسات والمنشآت العامة ..... 47
- المطلب الأول : التحكيم في منازعات المقاولات العمومية والمنشآت العامة ..... 47
- المطلب الثاني : التحكيم في منازعات المؤسسات العمومية ..... 48
- الفرع الرابع : انتقال وامتداد اتفاق التحكيم ..... 49
- المبحث الأول : انتقال اتفاق التحكيم ..... 49
- المطلب الأول : انتقال اتفاق التحكيم الى الخلف الخاص والخلف العام ..... 49
- المطلب الثاني : انتقال اتفاق التحكيم وفقا لأحكام انتقال الالتزام ..... 51
- المبحث الثاني : امتداد اتفاق التحكيم ..... 51

- المطلب الثاني : تطبيق القانون 95.17 من حيث الزمان ..... 20
- الفصل الأول : اتفاق التحكيم ..... 25
- الفرع الأول : اتفاق التحكيم واستقلاله ..... 26
- المبحث الأول : النطاق الموضوعي لاتفاق التحكيم وصوره ..... 26
- المطلب الأول : النطاق الموضوعي لاتفاق التحكيم ..... 26
- المطلب الثاني : صور اتفاق التحكيم ..... 27
- المبحث الثاني : استقلال اتفاق التحكيم ..... 28
- المطلب الأول : أهمية مبدأ استقلال شرط التحكيم ..... 28
- المطلب الثاني : استقلال شرط التحكيم وفقا للمادة 8 من القانون 95.17 ..... 29
- الفرع الثاني : شروط اتفاق التحكيم ..... 31
- المبحث الأول : الشروط الموضوعية لاتفاق التحكيم ..... 31
- المطلب الأول : من حيث الأشخاص ..... 31
- المطلب الثاني : من حيث الموضوع ..... 32
- المبحث الثاني : الشروط الشكلية لاتفاق التحكيم ..... 33
- المطلب الأول : شرط الكتابة ..... 33
- المطلب الثاني : الشروط الشكلية الخاصة حسب صورة اتفاق التحكيم ..... 39
- الفقرة الأولى : الشروط الشكلية الخاصة بعقد التحكيم ..... 39

- المطلب الأول : حظر امتداد اتفاق التحكيم من حيث الأشخاص ..... 52
- المطلب الثاني : امتداد اتفاق التحكيم في حالة مجموعة العقود ..... 54
- الفرع الخامس : اثار اتفاق التحكيم ..... 56
- المبحث الأول : الأثر الايجابي والسليبي لاتفاق التحكيم ..... 56
- المطلب الاول : الأثر الايجابي لاتفاق التحكيم ..... 56
- المطلب الثاني : الأثر السليبي لاتفاق التحكيم ..... 57
- المبحث الثاني : النظام الاجرائي للدفع باتفاق التحكيم ..... 57
- المطلب الأول : ميعاد الدفع باتفاق التحكيم ..... 58
- المطلب الثاني : خصوصية حكم المحكمة البات في الدفع باتفاق التحكيم ..... 59
- المبحث الثالث : استمرار اختصاص قاضي المستعجلات بالرغم من وجود اتفاق التحكيم ..... 60
- المطلب الأول : اختصاص قاضي الأمور المستعجلة للبت في طلب اتخاذ أي إجراء وقتي أو تحفظي ..... 60
- المطلب الثاني : عدم تعارض ازدواجية الاختصاص للبت في طلب اتخاذ أي إجراء وقتي أو تحفظي ..... 61
- الفصل الثاني : الهيئة التحكيمية ..... 63
- الفرع الأول : الوضع القانوني للهيئة التحكيمية ..... 64

- المبحث الأول : مهمة التحكيم بين التحكيم الحر والتحكيم المؤسسي ..... 64
- المطلب الأول : التحكيم باعتباره مهمة وليس مهنة ..... 64
- المطلب الثاني : المميز بين التحكيم الحر والتحكيم المؤسسي ..... 64
- الفقرة الأولى : التحكيم الخاص ..... 64
- الفقرة الثانية : التحكيم المؤسسي ..... 66
- المبحث الثاني : الشروط الذاتية للمحكم ..... 67
- المطلب الاول : تمتع المحكم بالأهلية والحد الأدنى من الخبرة والكفاءة العلمية ..... 67
- المطلب الثاني : عدم سبق صدور حكم حائز لقوة الشيء المقضي به ضد المحكم بالإدانة ..... 68
- المبحث الثالث : التسجيل بقائمة المحكمين ..... 68
- المطلب الأول : قائمة المحكمين وفقا لمقتضيات المادة 12 من القانون والنص التنظيمي ..... 69
- المطلب الثاني : نزع الصيغة الإلزامية للتسجيل بقائمة المحكمين ..... 70
- الفرع الثاني : تشكيل الهيئة التحكيمية ..... 72
- المبحث الأول : الأولوية لاتفاق الأطراف مع وجوب احترام قاعدة الوترية ..... 72
- المطلب الأول : تعيين الأطراف للهيئة التحكيمية ..... 72

- المطلب الثاني : تعيين الأطراف للمحكّم الجديد ..... 73
- المطلب الثالث : تكميل تشكيل الهيئة من قبل الأطراف ..... 73
- المبحث الثاني : التعيين القضائي للهيئة التحكيمية ..... 73
- المطلب الأول : حالات التدخل القضائي ..... 74
- المطلب الثاني : نهائية الأمر القضائي بتعيين الهيئة التحكيمية وتذليل صعوبة تشكيلها ..... 76
- الفقرة الأولى : نهائية الأمر القضائي بتعيين الهيئة التحكيمية ..... 76
- الفقرة الثانية : نهائية الأمر القضائي بتذليل صعوبة تشكيل الهيئة التحكيمية ..... 76
- الفرع الثالث : تجريح الهيئة التحكيمية ..... 78
- المبحث الأول : حالات تجريح المحكّم والحالات المستثناة ..... 78
- المطلب الأول : حالات تجريح المحكّم ..... 78
- المطلب الثاني : الحالات المستثناة ..... 80
- المبحث الثاني : مسطرة تجريح المحكّم ..... 81
- المطلب الأول : موجبات التدخل القضائي في التجريح ..... 81
- المطلب الثاني : الأثر القانوني للحكّم القاضي بتجريح المحكّم ..... 82
- الفرع الرابع : انتهاء مهمة المحكّم وعزله ..... 83
- المبحث الأول : انتهاء مهمة المحكّم ..... 83
- المطلب الأول : حالات انتهاء مهمة المحكّم ..... 83

- المطلب الثاني : مسطرة إنهاء مهمة المحكّم ..... 83
- المبحث الثاني : عزل المحكّم ..... 84
- المطلب الأول : مسطرة عزل المحكّم ..... 84
- المطلب الثاني : الآثار المشتركة بين تقديم طلب التجريح والعزل والانتهاء ..... 84
- الفرع الخامس : حقوق المحكّم والتزاماته ..... 85
- المبحث الأول : حق المحكّم في الحصول على الأتعاب ..... 85
- المطلب الأول : عقد المحكّم ..... 86
- المطلب الثاني : التحديد الرضائي لأتعاب الهيئة التحكيمية ..... 88
- المطلب الثالث : القرار المستقل المتعلق بتحديد أتعاب المحكّمين والطعن فيه ..... 89
- المبحث الثاني : التزامات الهيئة التحكيمية ومسؤوليتها ..... 91
- المطلب الأول : المسؤولية المدنية للمحكّم ..... 91
- الفقرة الأولى : المسؤولية المدنية للمحكّم وفقا للمادة 30 من القانون 95.17 ..... 92
- الفقرة الثانية : وجوب تسليم الأطراف نسخة من الحكم التحكيمي ..... 93
- الفقرة الثالثة : وجوب مساهمة المحكّم في كل أشغال وعمليات التحكيم ..... 94

- الفقرة الرابعة : وجوب اصدار حكم تفسيري أو تصحيحي ..... 94
- المطلب الثاني : المسؤولية الجنائية للمحكّم ..... 95
- المطلب الثالث : التأسيس للمسؤولية التأديبية للمحكّم ..... 96
- الفصل الثالث : المحاكمة التحكيمية ..... 97
- الفرع الأول : مرتكزات وقواعد المحاكمة التحكيمية ..... 98
- المبحث الأول : قاعدة المساواة بين الأطراف واحترام حقوق الدفاع  
وامتداداته ..... 98
- المطلب الأول : قاعدة المساواة بين الأطراف ..... 98
- المطلب الثاني : قاعدة احترام حقوق الدفاع ومبدأ التواجهية ..... 99
- المطلب الثالث : حق الأطراف في تسلم نسخة من محاضر  
الجلسات ..... 100
- المطلب الرابع : قاعدة السرية ..... 101
- المبحث الثاني : خصوصية المحاكمة التحكيمية ..... 102
- المطلب الأول : مبدأ عدم التناقض ..... 102
- المطلب الثاني : خصوصية الاثبات في الدعوى التحكيمية ..... 103
- المبحث الثالث : تحكم الزمن في المحاكمة التحكيمية ..... 103
- المطلب الأول : بداية أجل إجراءات التحكيم ..... 104
- المطلب الثاني : وقف أجل التحكيم ..... 105
- المطلب الثالث : نهاية أجل إجراءات التحكيم ..... 106

- الفرع الثاني : ضبط الهيئة التحكيمية لإجراءات التحكيم ..... 108
- المبحث الأول : تحديد القانون المطبق على إجراءات مسطرة  
التحكيم ..... 108
- المطلب الأول : التحديد الاتفاقي للقانون المطبق على إجراءات  
مسطرة التحكيم ..... 108
- المطلب الثاني : تحديد الهيئة التحكيمية للقانون المطبق على إجراءات  
مسطرة التحكيم ..... 109
- المبحث الثاني : تحديد مكان التحكيم ..... 110
- المطلب الأول : أهمية تحديد مكان التحكيم ..... 111
- المطلب الثاني : تحديد مكان التحكيم بين اتفاق الأطراف والهيئة  
التحكيمية ..... 111
- المبحث الثالث : تحديد لغة التحكيم وترجمة الوثائق ..... 112
- المطلب الأول : لغة التحكيم وترجمة الوثائق ..... 112
- المطلب الثاني : امكانية إصدار الأحكام التحكيمية والقرارات  
والأوامر باللغة العربية ..... 112
- الفرع الثالث : وجوب اصدار الهيئة التحكيمية لأمر بات في صحة  
وحدود اختصاصها ..... 113
- المبحث الأول : اصدار الهيئة التحكيمية لأمر بات في صحة وحدود  
اختصاصها ..... 113
- المطلب الأول : من التخيير الى الوجوب ..... 113

- المطلب الثاني : مبررات الانتقال من التخيير الى الوجوب .....114
- المبحث الثاني : النظام الاجرائي للطعن في الامر البات في صحة  
وحدود الاختصاص .....115
- المطلب الأول : تحديد الجهة القضائية المختصة واجال الطعن .....115
- المطلب الثاني : اثار الامر الصادر عن رئيس المحكمة المختصة .....115
- الفرع الرابع : النظام الاجرائي للمحاكمة التحكيمية .....117
- المبحث الاول : الطلبات الاصلية والطلبات المضادة وانعقاد  
الجلسات .....117
- المطلب الاول : تقديم طالب التحكيم لمقال التحكيم .....117
- المطلب الثاني : المذكرة الجوابية والطلبات المضادة .....118
- المطلب الثالث : تعديل الطلبات أو أوجه الدفاع .....118
- المطلب الرابع : جلسة المرافعة .....119
- المبحث الثاني : اجراءات تحقيق الدعوى والتدابير التحفظية وأثر  
الطعن بالزور .....120
- المطلب الأول : إجراءات تحقيق الدعوى التحكيمية .....121
- المطلب الثاني : التدابير التحفظية والمؤقتة .....123
- المطلب الثالث : الطعن بالزور ووقف إجراءات التحكيم .....123
- الفرع الخامس : القانون المطبق على موضوع النزاع التحكيمي .....125

- المبحث الأول : تطبيق الهيئة القضائية للقواعد القانونية على موضوع  
النزاع .....125
- المطلب الأول : تطبيق القواعد القانونية المتفق عليها من قبل  
الأطراف .....125
- المطلب الثاني : سلطة الهيئة التحكيمية في تطبيق القواعد القانونية على  
موضوع النزاع .....126
- المبحث الثاني : تطبيق الهيئة القضائية لقواعد العدالة والانصاف .....127
- المطلب الأول : مفهوم تفويض الهيئة التحكيمية صفة وسيط  
بالتراضي .....127
- المطلب الثاني : اثار تفويض الهيئة التحكيمية صفة وسيط بالتراضي ..128
- الفرع السادس : حجز القضية للمداولة وانهاء مسطرة التحكيم .....129
- المبحث الأول : حجز القضية للمداولة .....129
- المطلب الأول : مفهوم المداولة وشروطها .....129
- المطلب الثاني : اثار حجز القضية للمداولة .....129
- المبحث الثاني : انتهاء مسطرة التحكيم .....130
- المطلب الأول : حالة اتفاق الأطراف على حل النزاع وديا بينها .....131
- المطلب الثاني : حالة عدم جدوى استمرار مسطرة التحكيم .....131
- المطلب الثالث : التمييز بين اثار الحالتين .....131
- الفصل الرابع : الحكم التحكيمي .....133

- الفرع الأول : صدور الحكم التحكيمي وتحديد بياناته ..... 133
- المبحث الأول: محددات صدور الحكم التحكيمي ..... 133
- المطلب الأول : تعريف الحكم التحكيمي ..... 133
- المطلب الثاني : شروط صدور الحكم التحكيمي ..... 134
- المبحث الثاني: بيانات الحكم التحكيمي ..... 134
- المطلب الأول : البيانات الإلزامية للحكم التحكيمي ..... 135
- المطلب الثاني : تعليل الحكم التحكيمي ..... 135
- الفقرة الأولى : حالة اتفاق الأطراف على عدم وجوب تعليل حكم التحكيم ..... 138
- الفقرة الثانية : حالة اتفاق الأطراف على حل النزاع وديا بينهما ..... 138
- المطلب الثالث : البيانات الاختيارية للحكم التحكيمي ..... 139
- الفرع الثاني : اثار صدور الحكم التحكيمي ..... 141
- المبحث الأول : حجية الحكم التحكيمي ..... 141
- المطلب الأول : مفهوم حجية الحكم التحكيمي ..... 141
- المطلب الثاني : اثار حجية الحكم التحكيمي ..... 142
- المبحث الثاني : تسليم الأطراف نسخة من الحكم التحكيمي وايداعه ..... 143
- المطلب الاول : تسليم الأطراف نسخة من الحكم التحكيمي ..... 143
- المطلب الثاني : إيداع الحكم التحكيمي ..... 143

- المبحث الثالث : استنفاد ولاية المحكم والاستثناءات الواردة على ذلك ..... 144
- المطلب الأول : استنفاد ولاية المحكم ..... 144
- المطلب الثاني : الاستثناءات الواردة على مبدأ استنفاد ولاية المحكم ..... 145
- الفقرة الأولى : اصلاح الأخطاء المادية وتفسير الحكم التحكيمي من طرف الهيئة التحكيمية ..... 145
- الفقرة الثانية : اصدار الحكم التحكيمي التكميلي ..... 146
- الفقرة الثالثة : التدخل القضائي لاصلاح الأخطاء المادية وتفسير الحكم التحكيمي ..... 146
- الفقرة الرابعة : اثار صدور الحكم التحكيمي التصحيحي واثار تقديم طلبات التصحيح ..... 148
- الفصل الخامس : الطعن في الحكم التحكيمي ..... 151
- الفرع الأول : الطعن بإعادة النظر والطعن بتعرض الغير الخارج عن الخصومة في الحكم التحكيمي ..... 152
- المبحث الأول: الطعن بإعادة النظر في الحكم التحكيمي ..... 152
- المطلب الأول : الشروط الخاصة والعامّة للطعن بإعادة النظر في الحكم التحكيمي ..... 152
- المطلب الثاني : الجهة القضائية المختصة للنظر في الطعن بإعادة النظر ..... 157

- المبحث الثاني : الطعن بتعرض الغير الخارج عن الخصومة ..... 159
- المطلب الأول : شروط الطعن بتعرض الغير الخارج عن الخصومة في الحكم التحكيمي ..... 159
- المطلب الثاني : الجهة القضائية المختصة للنظر في تعرض الغير الخارج عن الخصومة في الحكم التحكيمي ..... 161
- الفرع الثاني : الطعن ببطالان حكم التحكيم ..... 162
- المبحث الأول : النظام الاجرائي لدعوى بطالان حكم التحكيم ..... 162
- المطلب الأول : الجهة القضائية المختصة بالنظر في الطعن ببطالان الحكم التحكيمي ..... 162
- المطلب الثاني : اجال تقديم الطعن ببطالان الحكم التحكيمي ..... 163
- المبحث الثاني : الأسباب الحصرية للطعن ببطالان حكم التحكيم ..... 163
- المطلب الأول : الأسباب المخول للأطراف اثارها عند الطعن ببطالان الحكم التحكيمي ..... 165
- المطلب الثاني : الأسباب التي يمكن أن تثيرها المحكمة تلقائيا ..... 172
- المبحث الثالث : اثار صدور الحكم عن محكمة الاستئناف المختصة ..... 172
- المطلب الأول : في حالة ابطال الحكم التحكيمي ..... 173
- المطلب الثاني : في حالة رفض دعوى البطلان أو عدم قبولها ..... 174
- المطلب الثالث : الأمر التلقائي بتنفيذ الحكم التحكيمي ..... 174

- المطلب الرابع : الحكم بالتعويض عن الضرر ..... 174
- الفصل السادس : تنفيذ الحكم التحكيمي ..... 177
- الفرع الأول : القوة التنفيذية للحكم التحكيمي ..... 177
- المبحث الأول : التمييز بين حجية الحكم التحكيمي وقوته التنفيذية ..... 177
- المطلب الأول : حجية الحكم التحكيمي وقوته التنفيذية بين القانون 08.05 والقانون 95.17 ..... 177
- المطلب الثاني : التمييز من حيث الحجية والقوة التنفيذية بين الحكم القضائي والحكم التحكيمي ..... 178
- المبحث الثاني : تنفيذ الحكم التحكيمي والحكم التحكيمي المشمول بالنفاذ المعجل ..... 180
- المطلب الأول : التمييز النظري بين تنفيذ الحكم التحكيمي والحكم التحكيمي المشمول بالنفاذ المعجل ..... 180
- المطلب الثاني : صعوبة تفعيل التمييز بين تنفيذ الحكم التحكيمي والحكم التحكيمي المشمول بالنفاذ المعجل ..... 180
- الفرع الثاني : النظام الاجرائي لتذليل الحكم التحكيمي بالصيغة التنفيذية ..... 181
- المبحث الأول : ميعاد تقديم طلب التذليل وارتباطه بسبق الإيداع ..... 181
- المطلب الأول : ميعاد تقديم طلب تذليل الحكم التحكيمي بالصيغة التنفيذية ..... 182

- المطلب الثاني : ارتباط طلب تذييل الحكم التحكيمي بالصيغة التنفيذية بسبق ايداعه ..... 182
- المبحث الثاني : الجهة القضائية المختصة بالبت في طلب تذييل الحكم التحكيمي ..... 183
- المطلب الاول : من حيث الاختصاص المحلي ..... 183
- المطلب الثاني : من حيث الاختصاص النوعي ..... 185
- الفقرة الأولى : انعقاد الاختصاص لرئيس المحكمة الابتدائية التجارية أو لرئيس المحكمة الابتدائية ..... 185
- الفقرة الثانية : انعقاد اختصاص رئيس المحكمة الإدارية بناء على المعيار العضوي ..... 185
- المطلب الثالث : الأمر التلقائي بتنفيذ الحكم التحكيمي من قبل محكمة الاستئناف المختصة ..... 187
- المبحث الثالث : الطعون المنصبة على الأمر القضائي بمنح الصيغة التنفيذية ..... 189
- المطلب الأول : بالنسبة للأمر القاضي بمنح الصيغة التنفيذية ..... 189
- المطلب الثاني : بالنسبة للأمر الراض لمنح الصيغة التنفيذية ..... 190
- الملاحق ..... 191
- ملحق النماذج ..... 193
- نموذج شرط التحكيم ..... 193
- نموذج عقد التحكيم ..... 195

- نموذج محضر قبول المهمة التحكيمية ..... 199
- نموذج أمر اجرائي بتحديد القانون المطبق على إجراءات مسطرة التحكيم ..... 203
- نموذج عقد المهمة التحكيمية ..... 215
- نموذج قرار مستقل بتحديد أتعاب الهيئة التحكيمية ..... 228
- نموذج حكم تحكيمي بات في الموضوع ..... 232
- ملحق القوانين ..... 239
- القانون 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية ..... 241
- مرسوم بتحديد كفيات مسك قائمة المحكمين و شروط التسجيل فيها والتشطيب منها ..... 285
- القانون رقم 08.05 القاضي بنسخ وتعويض الباب الثامن بالقسم الخامس من قانون المسطرة المدنية ..... 291
- مقتضيات التحكيم بقانون المسطرة المدنية لسنة 1974 ..... 326
- الفهرس ..... 335

## هذا الكتاب

إن هذا الكتاب، هو في حقيقته وسيلة عمل مساعدة للممارسين والمتعاملين مع قضاء التحكيم. فهو محصلة سنين طويلة من الممارسة العملية للتحكيم. والدراسة، والتدريس لمادة التحكيم على مستوى أسلاك الماستر بكليات الحقوق. وكذلك لتأطيرنا للعديد من الدورات والورشات التكوينية في مادة التحكيم وطنيا.

ولقد حاولنا من خلال هذا الكتاب، تقديم مرجع عملي للتحكيم الداخلي في المواد التجارية والمدنية والإدارية. وفقا للقانون 95.17، وفي ضوء العمل القضائي. غير أننا حاولنا أن يكون هذا الكتاب دراسة مركزة. قريبة الى الممارسة العملية. منها الى التعاطي النظري مع التحكيم. وهو الشيء الذي يفسر الأحجام عن ادراج الكثير من الاحالات، والإحجام عن التعاطي مع العديد من المناقشات والخلافات النظرية، إلا ما اقتضته الضرورة.

ولقد جاءت هذه الدراسة من خلال ستة فصول، وهي الفصول التي تناولنا فيها جميع مراحل ومحطات التحكيم الداخلي في التشريع المغربي. غير أننا قبل ذلك خصصنا فصلا تمهيديا من هذا الكتاب للوقوف على تحديد المفاهيم، وإبراز التحكيم باعتباره قضاء خاصا. وكذلك لتحديد محددات التحكيم في التشريع المغربي.

وزيادة على ماتضمنه هذا الكتاب من دراسة لجميع مراحل ومحطات التحكيم الداخلي في التشريع المغربي. فإنه جاء متضمنا للنصوص القانونية المرتبطة بضمونه. كما أنه جاء متضمنا لمجموعة من النماذج العملية لقضاء التحكيم. وذلك كله تنزيلا للغاية من هذا الكتاب.

والله ولي التوفيق

المؤلف

180 درهماً



9 789920 872409